مسح الأسلحة الصغيرة

HSBA

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

ورقة إحاطة

حزيران/يونيو 2020

ولاية ناقصة؟

تسجيل الضحايا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة

هنا سلامه

المساهمون في العمل

محرر السلسلة:
مات جونسون

مدقق الحقائق:
ميرا فاي

محرر النسخة الانجليزية:
أليكس بوتر

المدقق اللغوي:
ستيفاني هويتسون

تصميم الخرائط:
جيليان لوف، ماب غرافيكس

التصميم:
ريك جونز

الترجمة إلى اللغة العربية:
أحمد بركات

التصميم:
واثق زيدان

الطباعة:
nbmedia، جنيف

نبذة عن المؤلفة

نشرت **هنا سلامه** إصدارات ومقالات حول تسجيل الضحايا في ليبيا وسوريا، وساهمت في إعداد تقرير الأمانة التنفيذية لإعلان جنيف لسنة 2015 بعنوان "العبء العالمي للعنف المسلح." وبادرت إلى إطلاق وإدارة مشروع متعدد الوكالات، والذي شاركَ فيه برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، وتمخَّض عن إصدار معايير دولية لتسجيل الضحايا (2016). تحمل هنا شهادة الماجستير في حقوق الإنسان من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

شكر وتقدير

تتقدم المؤلفة بالشكر لمسؤولي بعثة الأمم المتحدة، والمسؤولين في مقر الأمم المتحدة، وخبراء المجتمع المدني على مساهماتهم القيِّمة أثناء المقابلات. وتتقدم بالشكر أيضًا إلى العاملين في برنامج مسح الأسلحة الصغيرة على مراجعاتهم وملاحظاتهم.

صورة الغلاف الأمامي

جنود محليون بصحبة أفراد عسكريين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عند تأسيس قاعدة البعثة في ياي، بجنوب السودان.
المصدر: إريك كانالستاين/صورة من الأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير 2018

لمحة عامة

تتناول ورقة الإحاطة استخدامَ بيانات الضحايا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة للنهوض بتنفيذ العناصر الرئيسية للولايات المنوطة والمكلفة بها مثل حماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومنع نشوب النزاعات، بما يساهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة 16.1 الذي ينص على "الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان." وفي ظل عدم توفر البيانات من المؤسسات الحكومية، ترى المؤلفة أن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تقدِّم مصدرًا بديلًا جيدًا للبيانات حيثما تتواجد في مواطن النزاع بهدف قياس مؤشر هدف التنمية المستدامة 16.1.2: "الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة بحسب الجنس والعمر والسبب." تُقيِّم ورقة الإحاطة جهودَ تسجيل الضحايا التي تبذلها حاليًا أكبر ثلاث بعثاتٍ تابعةٍ للأمم المتحدة في سياقات شديدة التقلب: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والهدف من ورقة الإحاطة هواكتساب فهمٍ متكامل الحيثيات لوظائف تلك البعثات ومعرفة الفجوات عند مواءمة جهود تلك البعثات في جمع البيانات مع تنفيذ عناصر الولايات المنوطة بها وتسجيل البيانات المتعلقة بمؤشر هدف التنمية المستدامة 16.1.2.

النتائج الرئيسية

- تتبوأ عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة موقعًا فريدًا يُمكّنها من المساهمة في قياس الوفيات المتصلة بالنزاعات التي تُعد مؤشرًا حيويًا لهدف التنمية المستدامة 16.
- تُظهر دراسة بعثات الأمم المتحدة في مالي وفي جنوب السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية انخراطَ القائمين على عمليات السلام تلك في تسجيل الضحايا، الأمر الذي يدعم قدرتهم على تنفيذ مهام وبنود الولايات المنوطة بتلك البعثات مثل حماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومنع نشوب النزاعات.
- توجد تحديات عديدة تَحُول دون عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وإنتاج تحليلات آنية للوفيات المتصلة بالنزاعات ضمن مواقع عملها.
- مع تحسُّن التنسيق بين القائمين على عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، يمكن أن يساهمَ تسجيلُ الضحايا في عملية جمع البيانات المتعلقة بالغاية الأولى والغاية الرابعة لهدف التنمية المستدامة 16، والتي تدعو الدول إلى الحد بشكل كبير من تدفق الأسلحة غير المشروعة.

مقدمة

يُعدُّ جمع البيانات وتحليلها -بما فيه على سبيل المثال لا الحصر تسجيل الضحايا- جزءًا من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث تشتمل غالبية البعثات على وحدات متخصصة قادرة على جمع تلك المعلومات وتحليلها.[1] و في كثير من الأحيان طالت إصلاحاتُ الأمم المتحدة المتتالية هذه القدرة بالزيادة والتعزيز من أجل الارتقاء بفاعلية عمليات السلام ومن ثم الحد من النزاع والعنف المسلح.[2] وانطلاقًا من عمل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة في تحديد وتقييم مصادر البيانات الخاصة بقياس الوفيات المتصلة بالنزاعات، تسعى ورقة الإحاطة التي بين يديكم إلى فحص قدرة الأمم المتحدة الراهنة على توفير البيانات حول الوفيات المتصلة بالنزاعات، ولا سيما في البلدان التي تتواجد فيها ضمن نزاعاتها الدائرة من خلال عمليات السلام التابعة لها.[3]

تستهل ورقة الإحاطة هذه مناقشة المكانة الفريدة التي تتبوأها عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تمكِّنها من مراقبة العنف المسلح، وتحديدًا قياس الوفيات المتصلة بالنزاعات والمساهمة في المؤشر الثاني للغاية الأولى من الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة (16.1.2). ثم توجز الورقة كيفية استخدام هذا النوع من البيانات في دعم تنفيذ عناصر ولايات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وبالتالي تنفيذ الغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة 16 والتي تنص على "الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان." وفي الختام، تُسلط الورقة الضوء على التحديات المختلفة التي تواجه الجهود المبذولة لمواءمة طُرق إدارة المعلومات ضمن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة مع متطلبات مؤشر هدف التنمية المستدامة 16.1.2 من حيث البيانات، وهو ما سيحسِّن الممارسةَ المتبعة في تسجيل الضحايا حاليًا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.

تستخدم هذه الورقة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كحالات دراسية لإبراز أفضل الممارسات والفجوات في تسجيل الضحايا لدى عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذه البعثات من أكبر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في العالم من حيث عدد الأفراد والميزانية، ولها طابعٌ متعدد الأبعاد، ومكلَّفة بولايات قوية بهدف حماية المدنيين.[4] وتعمل هذه الولايات الثلاث في مناطق نزاعات دائرة حيث تواجه بشكل متزايد تهديدات غير متكافئة ومستويات مرتفعة من العنف (Bellamy and Hunt, 2015, p.1277)، وتستضيفهم بلدان كبيرة نسبيًا ذات تضاريس نائية وبنية تحتية ضعيفة. وهكذا فإنها تمثل مقياسًا جيدًا لطريقة تسجيل الضحايا المتبعة حاليًا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.

تستند ورقة الإحاطة هذه إلى استعراض لكافة المعلومات المتاحة للعموم بشأن تسجيل الضحايا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وإلى سلسلة من المقابلات مع مسؤولين ميدانيين في البعثات الثلاث، ومع مسؤولين في مقر الأمم المتحدة وخبراء في المنظمات غير الحكومية.

مكانة فريدة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية

تتبوأ بعثات الأمم المتحدة الميدانية، بما فيها البعثات السياسية الخاصة ولجان التحقيق ومكاتب حقوق الإنسان وبعثات المراقبة، موقعًا فريدًا يُمكِّنها من المساهمة في مراقبة وقياس العنف المسلح والوفيات المتصلة بالنزاعات. فهي متواجدة في البلدان المتضررة من النزاعات (انظر الخريطة 1)، ويشارك في عمليات السلام عادةً آلافُ العاملين (العسكريين والمدنيين) المنتشرين عبر أقاليم ومكاتب ميدانية متعددة. وبمقدور العديدِ من هؤلاء العاملين المساهمةُ في قياس الوفيات المتصلة بالنزاعات. وفي حالات كثيرة، يمكن اعتبار الأمم المتحدة كفاعل محايد في النزاع بوسعه أن يقدم بيانات موثوقة. ومن أمثلة البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة التي دأبت على تقديم بيانات موثوقة بشأن الضحايا في صفوف المدنيين ضمن النزاع الدائر في بلد انتشارها بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (انظر الإطار 1).

الإطار 1 ممارسة تسجيل الضحايا المتبعة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

تُعد الممارسة المتبعة لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من الممارسات الجيدة في تسجيل الضحايا ضمن نظام الأمم المتحدة. فمنذ العام 2007 دأبت وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة على تسجيل الضحايا في صفوف المدنيين في إطار النزاع المسلح غير الدولي في أفغانستان. وتصدر البعثة تقارير فصلية تحتوي على معلومات مفصلة ومصنفة عن الضحايا في صفوف المدنيين، وتشكل سِجلًّا متواصلًا ورصدًا للاتجاهات العامة في النزاع. وتوضح البعثة بأن تسجيل الضحايا واتخاذ الإجراءات بفاعلية بناءً على المعلومات المسجلة يمكن أن يساعد في حماية أرواح المدنيين. ويتحقق ذلك باستخدام الأدلة القائمة على البيانات المنظمة والمفصلة لحث أطراف النزاع على اتخاذ الإجراءات، ولا سيما القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي يقودها حلف شمال الأطلسي، والتي تمكنت من استخدام المعلومات لمراجعة سياساتها وممارساتها العملياتية وتنقيحها، وتغيير تكتيكاتها العسكرية لتخفيف الضرر الواقع على المدنيين. ويتحقق ذلك أيضًا من خلال تبادل المعلومات في الوقت المناسب داخل البعثة ومع المنظمات الأخرى العاملة في أفغانستان التي يمكن أن تستخدمها لمساعدة ضحايا النزاع.[5]

يُعزى نجاح هذه الآلية واستمرار أهميتها إلى عوامل متعددة، وفقًا لاستعراض مفصل لممارسة تسجيل الضحايا المتبعة في وحدة حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. يقول أحد المسؤولين في الوحدة: "لم تكن المسألة مسألة جمع بيانات، وإنما الحد من أثر الحرب المباشر على المدنيين" (Beswick and Minor, 2014, p. 24)، في إشارة إلى هدف البعثة الواضح من إرساء هذه الآلية. ومن العوامل المؤثرة الأخرى التي ساهمت في نجاح الآلية مصداقيةُ البيانات ونزاهتُها لدى المتلقين، والمنهجيةُ المتبعة الدقيقةُ والملائمةُ للغرض المنشود، والقدرةُ على تبادل المعلومات وتعميمها (داخل البعثة وخارجها) (Beswick and Minor, 2014, p. 8). وإلى جانب هذه العوامل، ساهمت اعتباراتٌ عديدةٌ أخرى في نجاح وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في عملها في تسجيل الضحايا، ومنها طابع البعثة السياسي (مقارنة بأنواع البعثات الأخرى التابعة للأمم المتحدة) وكذلك قرارها الداخلي بإيلاء الأولوية لهذا العمل وتخصيص الموارد والموظفين لتنفيذه.

سيكون من الصعب على الأرجح استنساخ قصة نجاح وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتساهم في الولاية العامة للبعثة الهادفة إلى حماية المدنيين، حيث إن مقتضيات النزاع السياسية – ولا سيما عدم تقبُّل الشعب الأفغاني وقوع إصابات في صفوف المدنيين – والتزام أطراف النزاع بحماية المدنيين كانت من خصوصيات ديناميات النزاع حين كان بيزويك وماينور (Beswick and Minor 2014, p. 37) يعكفان على إجراء الدراسة. غير أن ذلك تغيرَّ مع تطور المشهد السياسي والجهات الفاعلة في النزاع منذ شروع وحدة حقوق الإنسان في بعثة أفغانستان في عملها في تسجيل الضحايا. فعلى سبيل المثال كان عدد الضحايا في صفوف المدنيين بأجهزة التفجير يدوية الصنع يتناقص في الفترة التي سبقت نشر تقرير بيزويك وماينور (Beswick and Minor 2014, p. 37). وفي تموز/يوليو 2019، وثَّقت وحدة حقوق الإنسان ارتفاعًا كبيرًا في عدد الضحايا في صفوف المدنيين بسبب إقدام الجماعات المسلحة المناهِضة للحكومة على الإكثار من استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع (UNAMA, 2019).

الخريطة 1 بعثات الأمم المتحدة

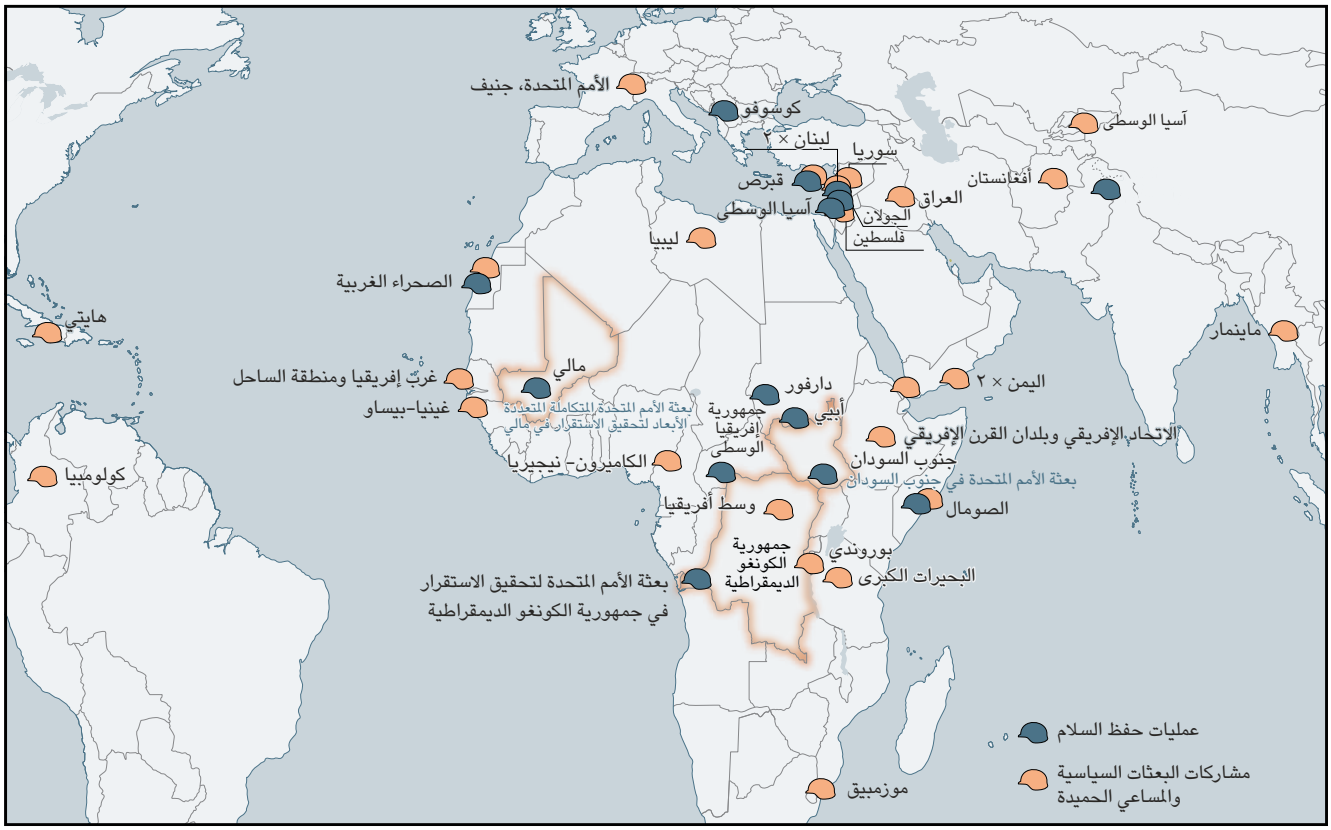

المصدر: إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة (لا يوجد تاريخ)

تعكف عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة على جمع معلومات متنوعة حول بيئتها العملياتية، بما فيها المعلومات المتعلقة بحوادث العنف التي يسقط فيها قتلى من المدنيين والمقاتلين. وهناك ثلاثة عناصر داخل البعثة تنسق هذا النشاط. العنصر الأول هو مركز العمليات المشتركة والثاني هو مركز التحليل المشترك للبعثة، وكلاهما مسؤولٌ عن جمع المعلومات وإبلاغها وتحليلها على نطاق البعثة (UN DPKO, 2006). وعلى وجه الخصوص، تضطلع مراكز العمليات المشتركة بدورٍ مهم في تمحيص المعلومات الواردة إليها على شكل تقارير سردية من العناصر الموضوعية في البعثات التي تتبع لها. أما مراكز التحليل المشتركة التابعة للبعثات فتقوم بإدماج المعلومات المستمدة من مصادر خارجية ومن عناصر البعثة بهدف توفير مخرجات تحليلية تُعين قيادة كل بعثة على فهم اتجاهات العنف في منطقة عملياتها، ودعم جهود التخطيط في البعثة، وتعزيز آلية صنع القرارات المتعلقة بالبعثة (UN DPKO,2006, pp. 3–4).

العنصر الثالث هو المكونات النظامية في البعثة، وتضم العسكريين وأفراد الشرطة حيث يجمع أفراد الزي الرسمي أيضًا المعلومات عن حوادث العنف في سياق جمع المعلومات الاستخبارية من خلال وحدة طائرات الاستطلاع (U2) في مقر البعثة والقدرة الاستخباراتية الشرطية (Willmont, 2017, p. 48). وقد يكون لدى بعثات الأمم المتحدة عناصر أخرى تضطلع بعملية تسجيل الضحايا، في بعثات الأمم المتحدة في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان هناك عناصر تقوم بجمع البيانات ذات الصلة مثل آليةُ الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح (آلية الرصد والإبلاغ؛ وبخاصة فريق حقوق الطفل في قسم حقوق الإنسان)، وقسم الشؤون المدنية، ووحدة حماية المدنيين الخاضعة لنائب الممثل الخاص للأمين العام لبعثة معينة، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.[6]

قياس الوفيات المتصلة بالنزاعات ومؤشر هدف التنمية المستدامة 16.1.2

تعتبر أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 أول إطار عالمي من نوعه يعترف صراحة بالروابط بين العنف والنزاع والتنمية. إذ تنص على أن "التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون السلام والأمن؛ والسلام والأمن سيكونان في خطر من دون تنمية مستدامة (UNGA, 2015, p.9). ومن خلال تقديم الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة – لا سيما الهدف 16.1، الذي يدعو إلى خفض كبير في "جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المرتبطة به في كل مكان" (UNGA, 2015, p.25)، فقد وضع إطار أهداف التنمية المستدامة مؤشرين يمكن قياس التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف: 16.1.1 (قياس وفيات "القتل العمد") و 16.1.2 (قياس الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100000 نسمة، حسب الجنس والعمر والسبب (UNSD, 2020a, p.17).

ومع تبقي عشر سنوات فقط حتى يحلَّ العام 2030، لا تزال البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين قليلة ولا تتوفر بالقدر نفسه لجميع البلدان (Mc Evoy and Hildeg, 2017, p. 15). وبينما تتوفر إحصاءات جرائم القتل للعديد من البلدان بواسطة المؤسسات الإحصائية الوطنية، لا تكاد تتوفر أي بيانات رسمية تتعلق بالمؤشر 16.1.2 (Pavesi, 2017). ولهذا صنَّف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المؤشر 16.1.2 ضمن الفئة الثانية، أي "البلدان لا تصدر البيانات بصورة منتظمة" (UNSD, 2020b).

ولسد هذه الفجوة، لا بد من التفكير في مصادر أخرى للبيانات، ولا سيما أن اندلاع النزاع على أرض الدولة ينال في الغالب من قدرتها ورغبتها والدافع لديها على جمع هذا النوع من البيانات (Salama, 2018, p. 13). وتُعدُّ المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والوسط الأكاديمي والوكالات الحكومية الدولية من المصادر المحتملة للبيانات المتعلقة بالمؤشر 16.1.2 (OHCHR, n.d., pp. 9–10). ومن المرجح أن تتباين البيانات المستمدة من هذه المصادر تباينًا كبيرًا في الجودة والتصنيف والاتساق بسبب التحديات المنهجية والعملية الكثيرة التي ينطوي عليها قياس الوفيات المتصلة بالنزاعات (Salama, 2018, pp. 7–11). وهذا ينطبق أيضًا على البيانات الخاصة بالضحايا التي تنتجها عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وحتى على البيانات التي تنتجها المكونات المختلفة ضمن البعثة الواحدة. ومع ذلك، تظل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة مساهمًا أساسيًا في البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بفضل تواجدها في معظم النزاعات، وبما أن التنسيق على المستوى المركزي فهناك الإمكانية أيضًا بأن توحِّد جهودها المبذولة في تسجيل الضحايا.

الفوائد العملياتية المتأتية من تسجيل الضحايا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة

يساهم تسجيل الضحايا في تتبع التقدم المحرز على صعيد تحقيق الغاية الأولى للهدف 16 للتنمية المستدامة، وبوسعه أيضًا أن يدعمَ تنفيذَ عناصر وبنود الولايات المنوطة بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين أنشطة حماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومنع نشوب النزاعات المحلية، وكلها ركائز أساسية لأي عملية سلام تابعة للأمم المتحدة.

تحسين حماية المدنيين

تمتلك تقريبًا جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة ولايةً قوية لحماية المدنيين تسري على

الخريطة 2 تبين مدى الشدة بناءً على البيانات التي جمعتها وحدة حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

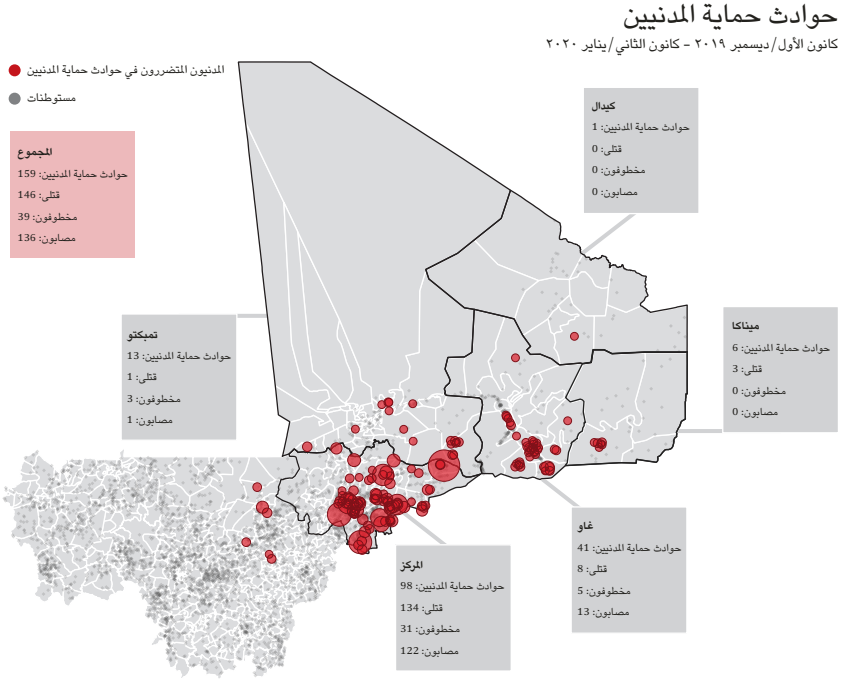

المصدر: وثيقة سلَّمها للمؤلفة موظفٌ في وحدة حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أيار/مايو 2020.

مكونات العملية كافة، حيث تنخرط هذه العمليات في عدد من الأنشطة لحماية المدنيين مثل رصد التهديدات المحدقة بالمدنيين، وتعزيز آليات الإنذار المبكر، والاستجابة للتهديدات من خلال تكليف الأفراد العسكريين (مثل الدوريات) بتوفير الحماية الجسدية ومن خلال تعاملها السياسي والتقني مع الحكومات المضيفة وغيرها من الجهات الفاعلة في النزاع لمنع نشوب النزاع أو التخفيف من شدته (UN Peacekeeping, n.d.a). وبحسب تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في 2019 – بمناسبة مرور 20 عامًا على تنفيذ ولايات الحماية – تُعد المعلومات الآنية حول الضحايا:

> عنصرًا أساسيًا في تمكين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من تعزيز أجندته الخاصة بحماية المدنيين وتنفيذها. ..... حيث يمكنه تسخير تلك المعلومات لفهم شواغل الحماية، وتحديد الأولويات، واتخاذ قرارات مستنيرة لضمان أقصى درجات الفاعلية في حماية المدنيين على الأرض. ويمكن استخدامها لأغراض الدعوة والمناصرة والدبلوماسية الإنسانية تجاه أطراف النزاع وغيرهم، والتخطيط العملياتي وجهود الردع والمساءلة، وتحليل النزاع ومنع نشوبه والاستجابة له عمومًا (UNOCHA, 2019, p. 55).

إن إقامةَ نظامٍ فعال للتعرف إلى ضحايا الحوادث العنيفة حينَ وقوعها أمرٌ أساسي لتحديد نوع استجابة بعثة حفظ السلام وسرعتها لدرء التهديدات عن المدنيين. فقد أظهر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة لعام 2018 المعني بتقييم استجابات بعثات السلام في حماية المدنيين أن المعرفة المسبقة بالحوادث والقتلى كانت عاملًا بارزًا في تحديد سرعة استجابة البعثة، وأن معرفة مواقع الحوادث السابقة وعدد القتلى الذين قضوا فيها كان أكثر فاعلية في هذا الصدد من زيادة قدرات البعثة، كعدد القوات ومستوى المعدات، أو حتى قُرب القوات من موقع الحادث (OIOS, 2018, p. 28). مع ذلك، أشار مسؤولون عديدون في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة إلى نقص معدات النقل، مثل الطائرات المروحية، كأحد المقيدات التي تعوق الاستجابة لحوادث العنف.[7]

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

تنطوي ولاية عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة على "رصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها بشكل فوري وعلني ومنتظم" (UNSC, 2019a).[8] ومن جملة ما يُطلب من عمليات السلام أيضًا بناءُ القدرات المؤسساتية في البلدان المضيفة، ودعمُ آليات المساءلة والعدالة الانتقالية، والعملُ بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة والمؤسسات والوطنية والمجتمع المدني من أجل الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان ومنع ارتكابها. وهي تساهم كذلك في حماية المدنيين والتحقيق في حالات العنف المرتَكب ضد الأطفال والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس المرتبط بالنزاع (UN Peacekeeping, n.d.b).

الإطار 2 بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: تحديد التهديدات المتغيرة والاستجابة لها

معلومات أساسية:

تأسست بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي سنة 2013 بهدف دعم العملية السياسية في مالي، وتنفيذ عدد من المهام الأمنية استجابة للنزاع المندلع شمال البلاد. وفي 2015، وقِّعت المجموعات المسلحة في الشمال والحكومة في باماكو اتفاق سلام. ولكن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق كان بطيئا، وتنامى انعدام الأمن وانتشر من الشمال حتى وصل وسط البلاد بما فيها باماكو (CFR, 2020a).

واليوم، هناك ما يزيد على 13,000 عنصر حفظ سلام تابع للأمم المتحدة منتشرون في مالي (MINUSMA, 2020b). وبالرغم من أن البعثة تتمتع بولاية قوية واستباقية منذ 2016، إلا أنها تواجه تهديدات غير متكافئة من مجموعات متطرفة تستهدف في الغالب عناصر حفظ السلام (UNSC,2019c). وبحسب تقرير الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز حول قتلى قوات حفظ السلام والمعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة،" استأثرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كبعثة حفظ سلام عاملة حتى 2017 بأكبر عدد من القتلى في صفوف عناصر حفظ السلام (Cruz, 2017, p.8)، بينما وقعت موجة أخرى من الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي مؤخرًا في شهر نيسان/أبريل 2020 (Malijet.co, 2020)

دور بيانات الضحايا في تحديد التهديدات التي تواجه المدنيين والاستجابة لها

قامت وحدة حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتطوير ممارسة تسجيل الضحايا بهدف تحسين قدرة البعثة على تقدير حالة النزاع. تَجمع فرق حماية المدنيين الإقليمية بيانات حوادث العنف في قواعد بيانات بالرجوع إلى التقارير اليومية المرسلة من مراكز العمليات المشتركة والتقارير الواردة من جهات أخرى ضمن البعثة مثل شرطة الأمم المتحدة ونظام الإشعارات المطبق لديها المرتبط بالشرطة الوطنية في مالي، والتحقيقات المشتركة مع شعبة حقوق الإنسان، ومجموعة الحماية التي تنسقها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة، وشبكات المجتمع المدني المحلية، ووسائل الإعلام. وتُستخدم هذه المعلومات في وضع خريطة لحوادث العنف في المنطقتين الوسطى والشمالية من البلاد.[9]

وبتحليل هذه البيانات، عَلِم أفرادُ بعثة مالي أن المجموعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام لم تكن بالضرورة مَن يرتكب أعمال العنف المتزايدة في موبتي والأقاليم الوسطى، وإنما كانت ترتكبه مجموعات متطرفة أجَّجت حلقات العنف المفرغة بين الطوائف (van der Lijn, 2019, p.71).[10] وبحسب أحد مستشاري حماية المدنيين في البعثة فإن "عددًا متزايدًا لِما يُصنَفُ في العادة كحادثة حماية مدنيين لا يمتُّ بصِلة للموقف في بعض الأقاليم [في مالي]" ويتطلب استجابات مختلفة من البعثة. إنَّ الافتقار إلى البيانات المحددة يَحُولُ دون تصميم استجابات مناسبة لحالات العنف تلك.[11] وبسبب العنف المتنامي في وسط البلاد اتسعت ولاية البعثة في مالي سنة 2018 لتشمل دعم الاستقرار في ذلك الإقليم (UNSC, 2018).

تُنشَر المعلومات المتعلقة بالقتلى المدنيين التي تَجمعها وحدة حماية المدنيين في التقارير الفصلية للأمين العام. وعلى الرغم من توفر معلومات سردية عن القتلى والطريقة التي قُتلوا بها، وأوصاف عن شيوع استخدام أسلحة معينة، إلا أن البيانات نفسها غير مقدَّمة بطرية مصنَّفة أو متسقة، الأمر الذي يُصعِّب تحليل الاتجاهات.

التحديات الرئيسية

إن تداخل أنواع العنف في مالي يعوق التمييز بين الجماعات المسلحة الموقِّعة أو "المُمتثلة" التي وقعت اتفاق السلام وبين الجماعات الإرهابية والإجرامية التي ترتبط بصِلات مائعة ومتغيرة، ولا يمكن فصلها وتصنيفها بسهولة إلى فئات –مُبسّطة التركيب، ولا سيما إذا كان العنف الطائفي حاضرًا أيضًا. وفي هذا السياق، يصعب تحديد ما إذا كان القتلى مقاتلين أم مدنيين، وبخاصةٍ حين تبذل الجماعات المسلحة قصارى جهدها لطمس الفرق عمدًا بين الاثنين.[12] وهذا الأمر مهمٌ لفرق حماية المدنيين التابعة لبعثة مالي والمعنية بتحديد التهديدات المحدقة بالمدنيين بالذات والاستجابة لها. فضلًا على أن تحديدَ حالة القتيل في حادثة العنف هو متطلبٌ من متطلبات المؤشر 16.1.2 (انظر الجدول 1)، ومتطلبٌ لإنتاج بيانات مصنَّفة للضحايا. تؤدي الهجمات التي تستهدف حفظة السلام والدواعي الأمنية ذات الصلة إلى قلة بيانات حوادث العنف الواردة إلى المسؤولين المدنيين في بعثة مالي الذين يُضطرون إلى الاعتماد على تسجيل الضحايا "عن بُعد". وهذا يؤثر على التغطية وعلى مستويات بيانات الضحايا المصنَّفة التي يجمعونها.[13]

ويُعد تسجيل الضحايا في هذا الصدد نشاطًا رئيسيًا في دعم فرق حقوق الإنسان التابعة لبعثات الأمم المتحدة في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان في تنفيذ ولاية حقوق الإنسان المنوطة بتلك البعثات (انظر الأُطر 4-2). وبالإضافة إلى عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، هناك عناصر أخرى في الأمم المتحدة تَعي أهمية تسجيل الضحايا:

> بيانات الضحايا ليست مجموعةً من الأرقام المجردة وإنما تمثل أُناسًا لهم أحباء وعائلات ومجتمعات ينتمون إليها. والغاية الأساسية من جهود جمع البيانات هي تعزيز حقوق هؤلاء الأشخاص والمجتمعات وحمايتهم (OHCHR, 2019, p. 1).

منع نشوب النزاعات

تتركز الكثير من جهود منع نشوب النزاعات التي تبذلها عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات المحلية بين المجتمعات وتخفيف حدتها (UN Peacekeeping, n.d.c). وهناك عوامل عديدة تؤثر في هذا النوع من العنف مثل التوترات العرقية، والنزاعات السياسية، والنزاع على الموارد مثل الأرض وطرق هجرة الماشية (Mc Evoy and LeBrun, 2010). يضطلع قسم الشؤون المدنية في البعثة بدور المحاور الرئيسي بين المجتمعات المحلية وبين عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وله دورٌ أساسي في تخفيف حدة النزاعات على المستوى المحلي من خلال "دعم المجتمعات والجهات الفاعلة على المستوى دون الوطني عبر الحوار المجتمعي، وتيسير جهود الوساطة، ودعم اتفاقيات السلام وعمليات المصالحة المحلية (UN Peace- keeping, n.d.c)." وفي هذا السياق، يغدو تسجيلُ الضحايا أداةً مفيدة لفهم الاتجاهات والأسباب الكامنة وراء العنف الطائفي، ولترتيب أولويات الموارد والجهود المحدودة اللازمة لمنع نشوب النزاعات (انظر الإطار 4).

مواءمة جمع البيانات بواسطة عمليات السلام مع المؤشر 16.1.2

الافتقار إلى معايير موحدة

ثمة وعي محدود -إنْ لم يكن معدومًا- بالتوجيهات العملية التي وضعتها الأمم المتحدة حول طُرق تسجيل الضحايا خارج دائرة موظفي أقسام حقوق الإنسان الذين يستخدمون منهجية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.[14] وبسبب الجهل بهذه التوجيهات، طوَّرت أقسامٌ أخرى عديدة داخل البعثة منهجيات خاصة بها لتسجيل الضحايا. ولِزامًا أثَّر غيابُ الاتساق في عملية جمع البيانات في اتساق البيانات نفسها. وبما أن أقسام البعثات تجمع البيانات لأغراض متنوعة، فإن جودتها واتساقها يمكن أن تتباين تباينًا كبيرًا داخل البعثة الواحدة. وهذا يعني أن البيانات المجمَّعة تخص القسم الذي يجمعها وليست بالجودة الموحدة اللازمة لتلبية متطلبات بيانات المؤشر 16.1.2 (انظر الجدول 1).

الإطار 3 بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: دعم تدابير المساءلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

معلومات أساسية:

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية موجتين من النزاعات منذ تسعينات القرن الماضي. بدأت الأولى مع امتداد الإبادة الجماعية الرواندية سنة 1994؛ وسُميت الموجة الثانية باسم "حرب الكونغو الثانية". استمر هذا النزاع من 1998 وحتى 2003 بين قوات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المدعومة بقوات من أنغولا وناميبيا وزيمبابوي وبين المتمردين المدعومين من رواندا وأوغندا (Zapata, 2011). وعلى الرغم من إبرام اتفاق سلام في العام 2000 وتشكيل حكومة انتقالية في 2003، استمر العنف الذي مارسته الجماعات المسلحة على المدنيين في المنطقة الشرقية (Burke, 2018). ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى "سوء الإدارة وضعف المؤسسات وتفشي الفساد" (CFR, 2020b).

تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً العديدَ من الأزمات مثل تفشي وباء إيبولا شرق البلاد واستمرار العنف في جميع أنحائها، ولا سيما في مناطق إيتوري وكاساي وكيفو. نشرت الأمم المتحدة بعثتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام 1999 (وكانت تُعرف باسم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية "MONUC"). وفي تموز/يوليو 2010 غيرت الأمم المتحدة اسم البعثة ليصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) لتعكس تركيزها على تعزيز الاستقرار والسلام في البلاد (CFR, 2020b).

دور تسجيل الضحايا في تعزيز العدالة

تُعزز بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير المساءلة من خلال تسجيل الضحايا، حيث تستخدم بيانات الضحايا لإحالة القضايا للنيابة المحلية، فقد حدَّد المكتب المشترك لحقوق الإنسان التابع للبعثة 38 قضية ذات أولوية يقدم لأجلها الدعم الفني واللوجستي للمحاكم. لا تُستخدم بيانات الضحايا في المحاكم استخدامًا مباشرًا بالضرورة، ولكنها توفر أساسًا لإجراء مزيد من التحقيقات. وينطبق هذا بخاصة على القضايا التي تنطوي على أطفال متضررين من النزاعات المسلحة أو العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس، والتي تمكنت البعثة فيها من جمع معلومات مفصلة ومصنَّفة عن الضحايا.[15] وفي عامي 2016 و2017 دعمت بعثة الأمم المتحدة 22 عيادة للمساعدة القانونية، ما أدى إلى إدانة 585 من مرتكبي جرائم العنف الجنسي (MONUSCO, 2018).

بيانات الضحايا وسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان

يساهم تسجيل الضحايا في تنفيذ ولايةِ حقوق الإنسان في مجالات أخرى مثل سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، التي تتطلب من كيانات الأمم المتحدة أن تضمنَ بأن يكون دعمُها لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة متوافقٌ مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهذا يتطلب من الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام إجراء تقييم لتحديد المخاطر والفوائد المحتملة المترتبة على توفير هذا الدعم أو الامتناع عن توفيره - ويستهدف التقييم بشكل أساسي سجلَ قوات الأمن المحلية في احترام حقوق الإنسان (UNGA and UNSC، 2013).

تحتفظ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقاعدةِ بياناتٍ تتضمن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكلَّ المعلومات التي يجمعها المكتب المشترك لحقوق الإنسان عن الضحايا التي توقِعها القوات المسلحة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فإذا احتاجت تلك القوات أو الشرطة الوطنية إلى أي دعم - إمدادات أو دعم لوجستي، وما إلى ذلك - فإنها تُطالَب بمعالجة أي انتهاكات يرتكبها أفرادها ضد حقوق الإنسان. وبالرغم من ندرة الحالات، إلا أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدرَجت بعض قطاعات قوات الأمن في القائمة السوداء الممنوعة من تلقي دعمها استنادًا إلى مراقبة المكتب المشترك لحقوق الإنسان وقاعدة البيانات الخاصة بسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.[16]

التحديات الرئيسية

إن حلقات التمرد المسلح والقمع الحكومي والتسويات السياسية والتحالفات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى مشاركة البلدان المجاورة والجهات الفاعلة الإقليمية تقتضي من البعثة أن تحدِّثَ تحليلاتها للنزاع باستمرار، وأن تتعاملَ مع قرابة 100 مجموعة مسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (CFR, 2020b). إن استخدام بيانات الضحايا كأساسٍ للمناقشات المنظَّمة، كتلك التي تعقدها وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، أمرٌ صعب في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب كثرة الجماعات المسلحة وتباين هياكلها التنظيمية.[17] فضلاً على صعوبة تسجيل الضحايا بسبب التضاريس وجغرافية البلد الذي يناهز أوروبا الغربية حجمًا. تزدادُ الصعوبة أيضًا بسبب نقص البنية التحتية للنقل والمواصلات في هذا البلد، حيث يكاد يستحيل الوصول إلى مواقع الضحايا أثناء الموسم المطير بسبب قلة شبكات الطرق أو شبكات الاتصالات خارج المراكز السكانية حيث توجد المكاتب الميدانية للبعثة.[18]

الصور (باتجاه عقارب الساعة بدءًا من أعلى اليسار)
موظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يمسحون آثار هجوم في قرية سوبانا دي، وسط مالي، في حزيران/يونيو 2019.
المصدر: هاراندين ديكو/صورة من الأمم المتحدة، حزيران/يونيو 2019.

عناصر نظامية تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقومون بدورية في قرية فاتاكي، شمال شرق البلاد، بعد هجمات شنتها جماعات مسلحة ضد السكان المدنيين.
المصدر: مايكل علي/صور من الأمم المتحدة، نيسان/أبريل 2018

أحد أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يسير نحو طائرة مروحية منتظرة. موظفو شعبة حماية المدنيين وحقوق الإنسان التابعة للبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يجرون تحقيقًا مشتركًا في هجوم على قرية سوبانا دي، وسط مالي، في حزيران/يونيو 2019.
المصدر: هاراندين ديكو/صورة من الأمم المتحدة، حزيران/يونيو 2019.

موظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المتخصصون في مجالات النوع الاجتماعي والأطفال وحماية المستضعفين يلتقون بنساء يعانين العنف المنزلي ومشاكل صحية في موقع تابع لحماية المدنيين في جوبا بجنوب السودان.
المصدر: نيكتاريوس ماركوغيانيس/صورة من الأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر 2018.

عضو في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يتفحص خرطوشة عُثر عليها في موقع هجوم في قرية سوبانا دي، وسط مالي، حزيران/يونيو 2019.
المصدر: هاراندين ديكو/صورة من الأمم المتحدة، حزيران/يونيو 2019.

الإطار 4 بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: منع نشوب العنف الطائفي

معلومات أساسية:

نالت جنوب السودان استقلالها في العام 2011 بعد عقود من الحرب الأهلية بين حكومة الخرطوم ومتمردي جنوب السودان. لكن بعد عامين من الاستقلال انهار اتفاق تقاسم السلطة بين الرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار واندلع العنف على نطاق واسع على أسس عرقية وسياسية. وبالرغم من إبرام اتفاقي سلام متتاليين، إلا أن أيهما لم يستطع وقفَ العنف نهائيًا إذ استمرت الجماعات المسلحة في استهداف خصومها من الجماعات العرقية، وارتكاب جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي، وحتى تجنيد الأطفال في صفوفها. ونتيجةً لذلك، نزحَ ملايين البشر، وتفشَّت المجاعة (CFR, 2020c). وفي شباط/فبراير 2020، تم التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة في إطار اتفاق السلام الثاني، حيث وافقت الأطراف المتنازعة على تشكيل حكومة وحدة، بيد أن تأثيرَ هذا الاتفاق الأخير في العنف الطائفي – إنْ كان له أي تأثير – لم يتضح بعد ((Craze, 2019.

تأسَّست بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في العام 2011 بعد استقلال جنوب السودان. وقد تغير حجم البعثة ونطاقها على مدى السنوات التالية استجابةً للاضطرابات السياسية والعنف المبين أعلاه.

وضع خريطة للعنف الطائفي

أُنيطت ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مهمةُ منع نشوب النزاعات الطائفية وتخفيف حدتها (UNSC, 2020; UNSC, 2019a). وللاضطلاع بتلك المهمة، أنشأ قسم الشؤون المدنية التابع للبعثة في مقره في جوبا فريقًا نشطًا ومزودًا بالموارد الكافية ليحلل التقارير الواردة من موظفي القسم في الميدان ويجمع المعلومات عن الضحايا. ووفقًا لأحد الموظفين،

> نحن نعكف على وضع خريطة للعنف الطائفي بالاعتماد على قوائم الضحايا التي تم جمعها في المقر الرئيسي [جوبا]. وقد حددنا 42 بؤرة في البلاد تشهد توترًا متزايدًا وتصاعدًا محتملًا في العنف.[19]

سوف يتمكن فريق الإبلاغ والتحليل بفضل هذه الخريطة من تركيز موارد البعثة وتقديم الدعم للمكاتب الميدانية في المناطق التي حدّدَ فيها أنماطَ العنف الطائفي وذلك بتصميم سياسات تُرشد وتُوجِّه استجابات المكاتب الميدانية بغية مساعدتها في منع اندلاع هذا النوع من العنف.[20]

التحديات الرئيسية

إن العلاقة بين العنف الطائفي وبين النزاع المدفوع باعتبارات سياسية في جنوب السودان معقدة وقد لا يكون من السهل تحديدها. ويرى العديد من خبراء النزاعات في البلاد أن الدوافع الكامنة وراء العنف الطائفي المحلي ترتبط في كثير من الأحيان بالصراعات الأكبر على السلطة داخل الأحزاب السياسية الرئيسية المتناحرة في جنوب السودان وفيما بين تلك الأحزاب (Day, 2019, pp. 33, 38–39, 73). ومع ذلك، لا يبدو أن هنالك إجماعٌ داخل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على فهمٍ واحد للعلاقة بين العنف السياسي والطائفي، حيث يلاحظ بعض مسؤولي البعثة زيادةً في العنف الطائفي إبان تنفيذ اتفاقات السلام على سبيل المثال، ويعتقد البعض الآخر أن العنف الطائفي يتغذى مباشرةً على العنف السياسي.[21] إن الافتقار إلى بيانات مصنَّفة حول الضحايا يُساهم في عدم فهم الاتجاهات المُلاحَظة وأسبابها الكامنة. ويؤدي تداخل العنف الطائفي والعنف المسيّس في جنوب السودان إلى صعوبةِ التمييز بين ضحايا العنف الطائفي عند تسجيل الضحايا، وصعوبة تمييز مُسبِّبات هذا العنف ومظاهره.

بالإضافة إلى ذلك، تتباين التعريفات والفئات ومعايير الإدراج أو الاستبعاد تباينًا كبيرًا بين جهود تسجيل الضحايا داخل البعثة الواحدة. وغالبًا ما يعتمد التباين على الغرض المنشود من الجهد المبذول لتسجيل الضحايا وعلى نوع العنف الذي يُعنى به أولئك القائمون على جمع البيانات. ويمكن أن تتباين كذلك إمكانيةُ الوصول إلى حوادث العنف، وأنواع المصادر المستخدمة، ومعايير التحقق. وقد يعتمد هذا التباين على عدد من العوامل مثل توافر الموارد البشرية، وقيود الموازنات، وإمكانية الاستفادة من امكانيات البعثة المتوفرة.

إن إرساء متطلباتٍ موحَّدة للمعلومات في إطار تسجيل الضحايا ضمن عملية السلام يُعدُّ خطوةً أولى ضرورية لضمان أن البيانات المجمَّعة تلبي مستوى التصنيف الذي يقتضيه المؤشر 16.1.2. وفي بعض الأحيان تتوفر في البعثة وثائق تبين متطلبات المعلومات للبعثة بأكملها أو للأفراد العسكريين، لكن الكثيرين يجهلونها، الأمر الذي يعني أنها قد لا تُوضعُ دائمًا موضع تطبيق أو لا تُحدَّث باستمرار لتعكس البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس على سبيل المثال (CIVIC, 2018, pp. 26–27).

وبالإضافة إلى المتطلبات المشتركة للمعلومات، لا بد من وضع منهجية موحدة (تتضمن التعاريف، والفئات، ومعايير الإدراج والاستبعاد المشتركة). وينبغي أن تكون المنهجية قابلة للتكيف لتتناسب مع قدرات البعثات المختلفة وظروفها. ويمكن لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أن ترجع إلى عدد من المصادر طلبًا للتوجيه المنهجي، بما في ذلك دليل تسجيل الضحايا الذي نشرته مؤخرًا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR, 2019).

تحديات هيكلية أخرى تعوق مواءمة البيانات

ثمة تحديات هيكلية مهمة تواجه عمليات السلام الكبيرة ومتعددة الأبعاد وتعوقها عن إنتاج بيانات مصنَّفة وآنية للإصابات لتمكِّنها في نهاية المطاف من تعزيز قدرتها على منع اندلاع العنف. وقد أظهر استعراضٌ أُجري مؤخرًا لجهود جمع البيانات في بعثتي الأمم المتحدة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن عمليات السلام تفتقر في الغالب إلى الهياكل اللازمة للتخطيط المتكامل، بينما تنزع الأقسام إلى العمل منفردةً، ولا تتعاون إلا في مشاريع مؤقتة ومحددة الغرض لا تكفي لمواءمة الغايات من أنشطة الأقسام المختلفة أو حتى للمواءمة بين العنصرين العسكري والمدني في البعثة (CIVIC, 2018).

وينطبق ذلك أيضًا على جهودها في تسجيل الضحايا، حيث تستخدم الجهات المتعددة داخل البعثة الواحدة آليات مختلفة لتسجيل الضحايا. ولهذا يمكن أن يكون تبادل المعلومات محدودًا بين هذه الجهات. فعلى سبيل المثال، لا تتبادل أقسام حقوق الإنسان البيانات عمومًا مع العناصر الأخرى داخل البعثة، وإنما تُحمِّلها مباشرة إلى قاعدة بيانات مركزية في جنيف تديرها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويُعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى الحاجة إلى الحفاظ على السرية وحماية المصادر. وهذا لا يمنع مشاركة البيانات، ولكنه يقيد طريقة تبادلها بأن تكون شفوية في الاجتماعات. وفي أحيانٍ كثيرة، يتبادل أعضاءُ البعثة البيانات حين يظنون أن قضيةً ما قد تفيد عنصرًا آخر ضمن البعثة أو بناءً على العلاقات الشخصية بين موظفي البعثة في الأقسام المختلفة.[22] إن غياب القنوات المنتظمة لتبادل المعلومات يؤثر في قدرة البعثة على رسم صورة أوفى لأحداث العنف ضمن منطقة عملياتها وتقديم تحليلات دقيقة يمكن أن تكون مفيدة للبعثة ككل.

وعلاوةً على ذلك، نادرًا ما يتم تبادل بيانات الضحايا المصنَّفة الواردة من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة مع جهات خارج البعثة،[23] وهو متطلبٌ ضروري لجمع البيانات في إطار المؤشر 16.1.2. وبالنظر إلى أهمية الملكية الوطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة قد تُضطر إلى تنسيق أنشطة جمع البيانات مع الحكومات المضيفة لها، والتي ستكون حتمًا حساسة، وبخاصةٍ إذا كانت الحكومة طرفًا في النزاع.

الإطار 5 أدوات إدارة المعلومات

يمكن أن يكون لتطوير أدوات إدارة المعلومات دورٌ رئيسي في تكامل متطلبات بيانات تسجيل الضحايا لمؤشر 16.1.2 وتسهيل تحليل البيانات. فالعديد من الأدوات المستخدمة حاليًا في جمع البيانات صُمِّمت مؤقتًا لتلبية الاحتياجات الخاصة بالبعثة أو حتى الخاصة بأحد أقسامها. ومن أمثلة تلك الأدوات المخصصة قاعدةُ البيانات المتكاملة لإدارة النصوص والمناسبات (ITEM) التي تم إنشاؤها لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقاعدةُ البيانات الخاصة بمراكز التحليل المشتركة للبعثة، وقاعدة بيانات أشاهدي المعلَّمة جغرافيًا التي تم إنشاؤها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (Duursma and Karlsrud, 2019).

وفي محاولةٍ لجمع البيانات من عناصر البعثة المختلفة بطريقة شاملة ومنظمة، شرَعت إدارةُ عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة[24] في استخدام قاعدة بيانات تقدير الحالة بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية (SAGE)، المصممة لجمع البيانات بهدف تيسير تحليل مجموعة متنوعة من الحوادث، بما فيها حوادث العنف. يُنظر إلى هذه الأداة الجديدة، وتمتعها بخاصية استخدام الأجهزة المحمولة، على أنها "خطوةٌ في الاتجاه الصحيح" نحو تعزيز قدرة عمليات السلام على التحليل على المستوى الميداني ودعم إعداد التقارير الموحدة (Duursma and Karlsrud, 2018, p.1).

وفي الوقت الحالي، ومن بين عمليات السلام الثلاث المذكورة أعلاه (انظر الأُطر 4-2)، دأبت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ عام على استخدام أداة (SAGE)، بينما بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بدأت للتو فقط في استخدامه، أمّا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي فلم تُطبقه بعد. حتى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم تطبق أداة (SAGE) بعد على نطاق البعثة، وإنما في بعض أقسامها فقط.[25] ومن أسباب ذلك تفاوتُ بيانات الضحايا في الأهمية نظرًا لاختلاف المنهجيات ومعايير التحقق المتبعة في كل قسم من الأقسام. وبحسب أحد مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تواجه بعض الأقسام صعوبات في إدارة المعلومات وستحتاج إلى تعزيز منهجيتها، ولا سيما بخصوص ما يُعرَف بالأسئلة الأربعة (مَن؟ ماذا؟ أين؟ ولماذا؟). ومن دون تعزيز هذه المنهجية، لن تتمكن الأقسام من دمج بياناتها كما ينبغي مع تلك الواردة من مكونات البعثة المختلفة ضمن قاعدة بيانات واحدة وإنتاج تحليلات موثوقة على نطاق البعثة.[26]

وبدلاً من أن تكون أداة (SAGE) متطلبًا إضافيًا للإبلاغ يُضاف إلى "عبء الإبلاغ"، ينبغي لإدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أن تضمنَ ارتباطها بأدوات إدارة المعلومات الحالية المختلفة من أجل تعزيز استخدامها وتجنب الازدواجية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاشتمال على الفئات التي لها علاقة بتسجيل الضحايا في كل عملية سلام - بما فيها الفئات التي سيشملها المؤشر 16.1.2 (انظر الجدول 1). وسيكون التدريب على كيفية استخدام قاعدة البيانات وعلى منهجية تسجيل الضحايا أمرًا أساسيًا في مساعدة البعثات على استيعاب أداة (SAGE) وضمان استخدامها كأداة تحليلية مفيدة على مستوى البعثة.

الجدول 1 البيانات المشمولة في مؤشر هدف التنمية المستدامة 16.1.2

الخانة	الفئة
الجاني المزعوم	• كيان • شخص(أشخاص) • غير معروف
سبب الوفاة	• أسلحة ثقيلة وذخائر متفجرة • متفجرات مزروعة وذخائر غير متفجرة • أسلحة صغيرة وخفيفة • أسلحة حارقة • أسلحة كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية • أسلحة كهرومغناطيسية • أسلحة أقل فتكًا • حرمان من الوصول إلى الأعيان التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة أو تدميرها • حوادث متصلة بالنزاع • استخدام أعيان ووسائل أخرى • غير معروف
اسم القتيل	• غير مقيد بنص محدد
صنف القتيل	• مدني • شخص محمي آخر • فرد في القوات المسلحة • شخص مشارك مباشرةً في الأعمال العدائية • غير معروف
جنس القتيل	• ذكر • أنثى • غير معروف
فئة القتيل العمرية	• بالغ (18 سنة فما فوق) • طفل (أقل من 18 سنة) • غير معروف
تاريخ الحادثة	• اليوم/الشهر/السنة
موقع الحادثة	• البلدة/المدينة/المحافظة أو المكان المعروف الذي وقعت فيه الحادثة، مع ذكر رمزه جغرافي إنْ توفر • الدولة التي وقعت فيها الحادثة • الإقليم الذي وقعت فيه الحادثة

المصدر: منقول بتصرُّف من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (لا يوجد تاريخ)

وبالإضافة إلى ذلك، يندرج الإبلاغ العام الذي تقوم به عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في العادة في التقارير الفصلية المقدمة إلى مجلس الأمن، وغالبًا ما يفتقر إلى التصنيف والاتساق، بخلاف التقارير التفصيلية المنتظمة عن الوفيات والإصابات بين المدنيين التي تنتجها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (انظر الإطار 1). وهذا النوع من التقارير المفصَّلة الذي تنتجه عمليات الأمم المتحدة للسلام يساهم مساهمةً كبيرة في رفد المعرفة المتوفرة حول نزاع معين، ويمكن أن تستخدمه الجهات الفاعلة في العمل الإنساني ومنظمات المجتمع المدني العاملة في السياق عينه.

ومن الواضح أن نشاط تسجيل الضحايا يفتقر في كثير من الأحيان إلى اهتمام بعثات عمليات السلام به كأولوية، حيث تفضل قيادة البعثة أحيانًا المعلومات السياقية على المعلومات الكمية، وقد ترى أن جمع المعلومات الكمية أمرٌ مُكلِف وغير عملي. وبحسب أحد مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: "إن تسجيل الضحايا [المنتظم] في العديد من الأقسام إشكالي... والكثيرون لا يرون قيمةَ هذا العمل أو ينشغلون عنه بأعمال أخرى."[27]

إن الافتقار إلى نصٍ واضح وصريح في ولاية البعثة ينص على تسجيل الضحايا يساهم في تلك النتيجة، ويؤثر في إمكانية الاستفادة من أصول البعثة لإجراء التحقيقات الميدانية. فأصول البعثات مثل معدات الوقاية والمروحيات والمركبات الخاصة تخضع في العادة لإدارة المجموعة اللوجستية التي تعمل بوتيرة أكثر مع العناصر العسكرية في البعثات، وتنزع بالتالي إلى إيلاء الأولوية لدوريات العناصر العسكرية ومهمة الحماية مقارنةً بأنواع النشاط الأخرى مثل تحقيقات حقوق الإنسان.[28]

لقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب موجة التقليصات التي طالت مؤخرًا موازنات حفظ السلام (Carver, 2018). وعلى سبيل المثال، تتوقع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إغلاقَ سبعة مكاتب ميدانية (Defense Post, 2019).

الإطار 6 أهمية تسجيل الأسلحة

تحسين القدرة على تقدير الحالة

إن التصنيفَ بحسب سبب العنف وفئة الأسلحة المستخدمة في ارتكابه مفيدٌ في تقييم اتجاهات العنف في النزاع، ويمكن أن يساهمَ في رسم خريطة للجهات الفاعلة المسلحة بالكشف عن معلومات حول طريقة عملها. وفي المقابل، ستعمل هذه المعلومات على تحسين القدرة على تقدير الحالة لدى الجهات الفاعلة المعنية داخل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة (Anders, 2018). وهذا أمرٌ ضروري لتمكين الاستجابات الفاعلة إزاء العنف، ويمكن توظيفه أيضًا كأساس للحوار القائم على الأدلة مستقبلًا مع الجهات الفاعلة المسلحة نفسها بهدف الحد من تضرر المدنيين (انظر الإطار 1).

غير أن تسجيل سبب الوفاة – ولا سيما فئة الأسلحة المستخدمة – ليس منتظمًا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أو لا يتوافق مع فئات الأسلحة العامة المبينة في المؤشر 16.1.2 (انظر الجدول 1).[29] فعادة ما يُسجَّل نوع السلاح المستخدم أو أنواعه – إذا سُجِّل أصلًا– في سياق الوصف السردي للحادث. علاوة على ذلك، لا تحتوي أداة (SAGE) ومعظم أدوات إدارة المعلومات الأخرى على خانة منفصلة لفئة الأسلحة يمكن تسجيل هذه البيانات فيها، ما يجعل تحليل الاتجاهات بحسب فئة السلاح أمرًا مستحيلًا.[30]

وفي الوقت الحالي، ثمة جهود مبذولة بقيادة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتحسين هذه القدرة وتزويد العنصر المدني في البعثات بأداة تحدد فئة الأسلحة لاستخدامها في تسجيل الضحايا وتحقيقات حقوق الإنسان.[31] ويقول مسؤولون في أقسام مختلفة تعمل على تسجيل الضحايا إنّ عدم تسجيل الأسلحة المستخدمة في أعمال العنف يُعزى لعدة أسباب منها افتقارُهم في الغالب إلى موظفين يمتلكون الخبرة اللازمة للتعرف على الأسلحة.[32]

تحسين مراقبة الأسلحة غير المشروعة

إن تصنيف بيانات الضحايا بحسب نوع السلاح المستخدم يمكن أن يساعد في مراقبة الاستخدام غير المشروع للأسلحة. وقد كُلِّفت بعض عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بالمساعدة في التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ودعم مراقبة التقيد بحظر توريد الأسلحة والتعاون في هذا السياق.[33] وسوف تدعم هذه القدرة الجهود المبذولة في مراقبة تدفقات الأسلحة غير المشروعة، وستساعد أيضًا في رصد التقدم المحرز على صعيد تحقيق الغاية الرابعة للهدف 16 التنمية المستدامة والتي تنص على "الحد بقدر كبير من تدفق الأسلحة غير المشروعة" (UNGA, 2015, p.25).

لقد تمكنت بعض عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من دعم الجهود المبذولة على نطاق البعثة لتوثيق المعلومات حول الأسلحة والذخائر غير المشروعة توثيقًا مركزيًا على الرغم من افتقارها إلى هيكل رسمي للقيام بذلك (Anders, 2018, p.8). غير أن تلك الجهود لا ترتبط بالضرورة بتسجيل الضحايا القائم على الحوادث الذي تضطلع به أقسام أخرى في البعثة.[34]

وينطبق هذا أيضًا على خلية حظر الأسلحة التي استحدثتها مؤخرًا بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تعمل الخلية على توثيق انتهاكات الحظر الذي تفرضه جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا على الأسلحة من خلال جمع المعلومات عن الأسلحة والذخائر غير المشروعة. وهي لا تملك القدرة في الوقت الحاضر على ربط تلك المعلومات بحوادث محددة تتسبب في وقوع ضحايا. وتقوم الخلية بتبادل المعلومات التي تجمعها مع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وعددٍ محدود من الجهات الفاعلة في المكوِّن العسكري للبعثة.[35]

يُدرك العاملون في خلية حظر الأسلحة بأن هنالك إمكانيةً لتبادل بعض معلومات الخلية على نطاق أوسع ضمن البعثة، والاستفادة في الوقت نفسه من خبرات الأقسام المختلفة، الأمر الذي بوسعه أن يعزز جهود توثيق الضحايا والأسلحة على حدٍ سواء.[36] ويكمن أحد الحلول البسيطة في تدريب القائمين على التحقيق في حوادث العنف في الميدان على التقاط الصور الفوتوغرافية للأدلة المتمثلة في الأسلحة والذخائر المستردة والتي قد تكون مفيدة لغايات التعرف على الأسلحة.

تحسين تعقب الأسلحة والذخائر المفقودة من بعثات الأمم المتحدة

بالإضافة إلى مراقبة الحظر المفروض على الأسلحة، يمكن للبيانات المتعلقة بأسلحة معينة مستخدمة في حوادث يقع فيها قتلى أو جرحى أن تساهمَ في تعقب الأسلحة والذخائر المفقودة من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة نفسها. وتساهم هذه الظاهرة التي لا تحظى بالانتباه الكافي في تدفق الأسلحة غير المشروع، وتخلِّف تداعيات سلبية على البعثات في بلدانها المضيفة وعبر الحدود أيضًا (Berman, Racovita, and Schroeder, 2017, p. 10).[37] يقتضي تعقب الأسلحة على هذا النحو اتباعَ نهجٍ منسق للتوثيق لدى خبراء توثيق الأسلحة ومراكز العمليات المشتركة ومراكز التحليل المشتركة التابعة للبعثات والمسؤولين عن إدارة الأسلحة والذخيرة في عمليات السلام، بالإضافة إلى خبراء توثيق الأسلحة.

وسيؤثر هذا الإغلاق المقترن أيضًا بتقليص عدد الموظفين بشدة في مدى تغطية حوادث العنف وفي أنشطة أخرى. وبالتالي سيكون من الصعب تحديد ما إذا كانت الزيادة أو الانخفاض في عدد الضحايا تعكس الاتجاهات الحقيقية على أرض الواقع أم تعكس التغيرات الحاصلة في التغطية بسبب عوامل من قبيل تقليص أعداد الموظفين، ونقص الموارد، وتعذر الوصول إلى مواقع حوادث العنف. وفي هذا الصدد، يعتقد بعض موظفي إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أن المشكلة لا تكمن فقط في نقص الموارد البشرية المكرسة لجهود تسجيل الضحايا، بل أيضًا في افتقار الموظفين في الغالب إلى مهارات تحليل البيانات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من بيانات الضحايا.[38] وتتمثل العقبة الرئيسية في هذا الشأن في الهيكل الحالي المطبق في نظام الموارد البشرية للأمم المتحدة، وطول الفترة التي يمكن أن يستغرقها تعيين الموظفين الرئيسيين القائمين على تنسيق المعلومات (CIVIC, 2018, p.2).

الخاتمة

سوف تظل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة جهةً فاعلة رئيسية في مراقبة الوفيات المتصلة بالنزاعات على المستوى العالمي. فحضورها الواسع في العديد من مناطق النزاع يؤهلها لتكون من أكثر المصادر شمولًا للمعلومات المفصلة عن حالات النزاع. وهذا ينطبق بوجه خاص على المناطق التي تكون فيها السلطات الرسمية غير راغبة أو غير قادرة على توفير تلك المعلومات (Salama, 2018).

وعلاوةً على ذلك، برزت مراقبة الوفيات المتصلة بالنزاعات – وبخاصة تسجيل الضحايا – كأداة مهمة لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في دعم البعثات وإسنادها في تنفيذ المهام الموكلة إليها، حيث إن تلك المراقبة يمكن أن تحسِّن فهم بيئات النزاع المعقدة التي تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك فهم مُسببات أنواع العنف المختلفة التي تواجهها البعثات وتجلياتها. وسواء كانت أولوية عمليات السلام تركز على "بؤر" العنف بغرض التدخل، أو رصد التهديدات على المدنيين، أو دعم مبادرات المساءلة المحلية، فإن الأمثلة المستقاة من بعثات الأمم المتحدة في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان تدل على أهمية هذا النوع من البيانات في دعم الركائز الأساسية لعمليات السلام المفوضة من الأمم المتحدة.

لذلك، ينبغي لولايات عمليات السلام المستقبلية أن تُقرَّ بالفائدة المزدوجة المتأتية من تسجيل الضحايا في دعم عمليات السلام في تنفيذ ولاياتها والمساهمة في مراقبة وتحقيق الهدف 16 للتنمية المستدامة (وبخاصة الغايتين 16.1 و16.4). وينبغي لنص الولاية أن يؤكد بوضوح

عناصر عسكرية تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية توفر الحماية للمحادثات المنعقدة بين الأمم المتحدة والحكومة الكونغولية وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري في بلدة كاماتسي شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. المصدر: مايكل علي/صور من الأمم المتحدة، نيسان/أبريل 2018

على أهمية إنتاج البيانات المصنفة والمتسقة مع متطلبات المؤشر 16.1.2. وينبغي إبراز دور تسجيل الضحايا في دعم تنفيذ الولاية من خلال توثيق أمثلة أكثر للممارسات الفضلى في البعثات الأخرى.

غير أن إدخال نص في الولاية (وسياسات وتوجيهات ذات صلة بشأن تسجيل الضحايا) لن يكون كافيًا وحده لتعزيز ممارسات تسجيل الضحايا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فالإشكالات المنهجية المتعلقة بهيكل عمليات السلام هذه تمنع الجهات الفاعلة المختلفة في الوقت الحالي من تنسيق جهودها في جمع البيانات، وتُقيِّد جهود تسجيل الضحايا على صعيد البعثة. ومن الناحية المثالية، سيتطلب تسجيل الضحايا فاعلًا مؤازرًا يرفع مستوى وعي العناصر المختلفة في البعثة بمتطلبات الإبلاغ. وسيتعين على الصعيد الميداني استدامةُ هذا الوعي من خلال التدريب المنتظم.

وينبغي كذلك زيادة قدرة البعثات على تنسيق المعلومات. وبالرغم من أن بعض البعثات قد اتخذت خطوات بالفعل في هذا الاتجاه، إلا أن التحسينات ينبغي أن تكون منهجية لكي تكون فعالة. وعلى سبيل المثال، تعكف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الحاضر على التخطيط لاستحداث مراكز عمليات مشتركة في ستة مكاتب ميدانية بهدف التركيز على تنسيق المعلومات بين الأقسام المختلفة في البعثة. وسوف يشمل هذا تنسيق نوع البيانات التي تحتاجها البعثة وتدريب أفراد البعثة على كيفية تحديد موقع المعلومات.[39] ومن شأن ذلك أن يضمن وجود معيار أدنى للمعلومات عند تسجيل الحوادث العنيفة، فضلًا على توحيد معايير التحقق المتبعة لدى أقسام البعثة المختلفة. وينبغي تشجيع هذه الجهود في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة جميعها.

وبحسب أحد المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، "يجب أن يكون [تسجيل الضحايا] من أبجديات عمل بعثة حفظ السلام" وينبغي ألا يتأثر كثيرًا باعتبارات موازنة البعثة والتغيرات في الموارد البشرية.[40] وبما أن هناك أقسامًا متعددة داخل البعثة تعمل بالفعل على تسجيل الضحايا، فإن تنسيق مساعي تسجيل الضحايا لن يتطلب سوى الحد الأدنى من الجهد. وسوف يتطلب على الأكثر استخدامَ موظفين إضافيين لتنسيق جمع البيانات وإدارتها وتحليلها، في

حين أن التدريب المنتظم على منهجية تسجيل الضحايا وأساسيات التعرف إلى الأسلحة سيكون مطلوبًا لأجل استدامة الخبرة نظرًا لتبدل الموظفين المتكرر. ويمكن تنفيذ هذا التدريب عن بُعد من أجل تقليل التكاليف ويمكن الاستفادة من خبرات عناصر البعثة المتوفرة المشارِكة أصلًا في جمع المعلومات (العناصر العسكرية على سبيل المثال)، مما يجعل البعثة كلها منخرطة في هذا المسعى. ●

الملاحظات الختامية

1. يشير مصطلح تسجيل الضحايا إلى "عملية منهجية ومستمرة تسعى إلى توثيق وتسجيل معلومات الحوادث أو المعلومات على المستوى الفردي حول الوفيات الناجمة مباشرةً من العنف المسلح" (ECW, 2016, p. 2).
2. انظر، على سبيل المثال، الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2015).
3. يُعرِّف مشروع تعزيز فاعلية عمليات السلام التابع لمسح الأسلحة الصغيرة (MPOME) عملية السلام بأنها:
بعثة تنشر أفراد شرطة أو عسكريين عاملين: (1) تحظى بدعم حكومي واسع – يتضمن في العادة دعمًا من هيئة إقليمية أو دولية؛ (2) تُشجع على الحد من العنف المسلح (مثلًا من خلال تنفيذ اتفاقات السلام أو إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة أو إشراك الجماعات المسلحة أو إضفاء المهنية على قوات الأمن الرسمية)؛ (3) تسعى إلى الحفاظ على الحدود الوطنية والحكومات المعترف بها دوليًا – أو إلى دعم اتفاق سلام يدعو إلى تغيير ممكن في الوضع الراهن؛ و(د) ليست جزءًا من أي اتفاقٍ دفاعي رسمي جماعي أو عسكري ثنائي (Berman, Racovita, and Schroeder, 2017, p. 13).
يختلف هذا التعريف عن تعريف عملية السلام الذي يستخدمه فريق الأمم المتحدة المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والذي يشمل أيضًا أنواعًا أخرى من بعثات الأمم المتحدة مثل البعثات السياسية الخاصة، وبعثات المراقبة، والبعثات الفنية المتخصصة. تستخدم هذه الورقة مصطلح "عملية السلام" كما يرد في تعريف مشروع تعزيز فاعلية عمليات السلام، وتركز حصرًا على عمليات السلام المفوضة من الأمم المتحدة.
4. البعثات المتعددة الأبعاد هي عمليات السلام التي تضم جهات فاعلة مدنية وعسكرية متنوعة بهدف دعم أنشطة إدارة النزاع و بناء السلام (UN DPKO and DFS, 2008, pp. 22–25).
5. استنادًا إلى بيزويك ومراينور (2014).
6. للاطلاع على نقاش حول آلية الرصد والإبلاغ، انظر آلية الرصد والإبلاغ (لا يوجد تاريخ). للاطلاع على أمثلة لجمع المعلومات بواسطة بعثات الأمم المتحدة بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (2020a) و بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (2020). وللاطلاع على نقاش حول الدعم الذي تقدمه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لبعثات الأمم المتحدة، انظر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (لا يوجد تاريخ).
7. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظفين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيسان/أبريل 2019؛ مقابلة أجرتها المؤلفة مع ممثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيسان/أبريل 2019.
8. هذا مثال للغة المستخدمة عادةً في ولايات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد تختلف كل ولاية عن الأخرى اختلافات بسيطة.
9. انظر الخريطة 2. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نيسان/أبريل 2019.
10. الجماعات المسلحة الموقِّعة في مالي هي الجماعات المسلحة غير الرسمية التي وقعت اتفاق الجزائر للسلام عام 2015.
11. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نيسان/أبريل 2019.
12. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، شباط/فبراير 2019.
13. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، شباط/فبراير 2019.
14. انظر، على سبيل المثال، إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التابعتين للأمم المتحدة (2015).
15. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيار/مايو 2019.
16. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيسان/أبريل 2019.
17. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في المكتب المشترك لحقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيسان/أبريل 2019.
18. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيسان/أبريل 2019.
19. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيسان/أبريل 2019.
20. مقابلات أجرتها المؤلفة مع موظفين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيار/مايو 2019.
21. مقابلات أجرتها المؤلفة مع موظفين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيار/مايو 2019.
22. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيار/مايو 2019.
23. مقابلات أجرتها المؤلفة مع موظفين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيسان/أبريل 2019.
24. كانت إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة (UNPO) تُسمى إدارة عمليات حفظ السلام (DPKO) قبل 1 كانون الثاني/يناير 2019.
25. مقابلات أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيسان/أبريل 2019.
26. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيسان/أبريل 2019.
27. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيار/مايو 2019.
28. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيار/مايو 2019.
29. الاستثناء لهذه القاعدة العامة هو دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حيث ينصب تركيزها على ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد.
30. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، شباط/فبراير 2019.
31. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، شباط/فبراير 2019.
32. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، شباط/فبراير 2019.
33. انظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2019b).
34. مقابلة ومراسلات أجرتها المؤلفة مع موظفين في مركز التحليل المشترك التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حزيران/يونيو 2019.
35. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيار/مايو 2019.
36. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيار/مايو 2019.
37. للاطلاع على نقاش أوفى حول تحويل الأسلحة والذخائر من عمليات السلام، انظر مشروع تعزيز فاعلية عمليات السلام (لا يوجد تاريخ).
38. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيسان/أبريل 2019.
39. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيسان/أبريل 2019.
40. مقابلة أجرتها المؤلفة مع موظف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيسان/أبريل 2019.

المراجع

Anders, Holger. 2018. *Monitoring Illicit Arms Flows: The Role of UN Peacekeeping Operations*. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. June.

Bellamy, Alex and Charles T. Hunt. 2015. 'Twenty-first Century UN Peace Operations: Protection, Force and the Changing Security Environment.' *International Affairs*, Vol. 91, No. 6, pp. 1277–98.

Berman, Eric G., Mihaela Racovita, and Matt Schroeder. 2017. *Making a Tough Job More Difficult: Loss of Arms and Ammunition in Peace Operations*. Report. Geneva: Small Arms Survey. October.

Beswick, Jacob and Elizabeth Minor. 2014. *The UN and Casualty Recording: Good Practice and the Need for Action*. Report. London: Oxford Research Group. April.

Burke, Jason. 2018. '"The Wars Will Never Stop"—Millions Flee Bloodshed as Congo Falls Apart.' *The Guardian*. 3 April.

Carver, Fred. 2018. *Peacekeeping Budget Approval and Cuts Leave Fundamental*

UN (United Nations) Peacekeeping. n.d.a. 'Protection of Civilians Mandate.' Accessed 10 March 2020.

—. n.d.b. 'Promoting Human Rights.' Accessed 10 March 2020.

—. n.d.c. 'Preventing Conflicts.' Accessed 10 March 2020.

UNPO (United Nations Peace Operations). n.d. United Nations Peace Operations. Map. Accessed 10 March 2020.

UNSC (United Nations Security Council). 2018. Resolution 2423 (2018). S/RES/2423 (2018) of 28 June.

—. 2019a. Resolution 2459 (2019). S/RES/2459 (2019) of 15 March.

—. 2019b. Resolution 2463 (2019). S/RES/2463 (2019) of 29 March.

—. 2019c. Resolution 2480 (2019). S/RES/2480 (2019) of 28 June.

—. 2020. Resolution 2514 (2020). S/RES/2514 (2020) of 12 March.

UNSD (United Nations Statistics Division). 2020a. Global Indicator Framework for the Sustainable Development Goals and Targets of the 2030 Agenda for Sustainable Development. A/RES/71/313.

—. 2020b. *Tier Classification for Global SDG Indicators as of 17 April 2020*.

Willmont, Haidi. 2017. *Improving UN Situational Awareness: Enhancing the U.N.'s Ability to Prevent and Respond to Mass Human Suffering and to Ensure the Safety and Security of Its Personnel*. Report. Washington, DC: Stimson Center. August.

Zapata, Mollie. 2011. 'A Brief History of Congo's Wars.' *Christian Science Monitor*. 29 November.

MPOME (Making Peace Operations More Effective). n.d. Website. Accessed 22 February 2020.

MRM (Monitoring and Reporting Mechanism on Grave Violations Against Children in Situations of Armed Conflict). n.d. 'Introduction.' In *MRM Guidelines*. Accessed 14 May 2020.

OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). 2019. *Guidance on Casualty Recording*.

—. n.d. *Technical Guidance Note on SDG Indicator 16.1.2 Number of Conflict-related Deaths per 100,000 Population, by Sex, Age and Cause*. Accessed 15 March 2020.

OIOS (Office of Internal Oversight Services). 2018. *Inspection of the Performance of Missions' Operational Responses to Protection of Civilians (PoC) Related Incidents*. 30 July.

Pavesi, Irene. 2017. *Tracking Conflict-related Deaths: A Preliminary Overview of Monitoring Systems*. Research Paper. Geneva: Small Arms Survey. February.

Salama, Hana. 2018. *Counting Casualties: Operationalizing SDG Indicator 16.1.2 in Libya*. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. February.

UNAMA (United Nations Mission in Afghanistan). 2019. 'UN Reminds Parties of Their Responsibility to Protect Civilians—Civilian Casualty Rates Spike in July.' 3 August.

UN DPKO (United Nations Department of Peacekeeping Operations). 2006. *Joint Operations Centres and Joint Mission Analysis Centres*. DPKO Policy Directive. 1 July.

— and DFS (Department of Field Support). 2008. *United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines*.

— and —. 2015. *DPKO/DFS Policy: The Protection of Civilians in United Nations Peacekeeping*. 1 April.

UNGA (United Nations General Assembly). 2015. Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Adopted 25 September. A/RES/70/1 of 21 October.

— and UNSC (United Nations Security Council). 2013. Human Rights Due Diligence Policy on United Nations Support to non-United Nations Security Forces. A/67/775–S/2013/110 of 5 March.

— and —. 2015. *Report of the High-level Independent Panel on Peace Operations on Uniting Our Strengths for Peace: Politics, Partnership and People*. A/70/95–S/2015/446 of 17 June.

UNMAS (United Nations Mine Action Service). n.d. 'Who We Are.' Accessed 14 May 2020.

UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2019. *Building a Culture of Protection*. Occasional Policy Paper. May.

Questions Unaddressed. International Peace Institute. 14 September.

CFR (Council for Foreign Relations). 2020a. 'Destabilization of Mali.' Global Conflict Tracker, 14 May.

—. 2020b. 'Violence in the Democratic Republic of Congo.' Global Conflict Tracker, 14 May.

—. 2020c. 'Civil War in South Sudan.' Global Conflict Tracker, 14 May.

CIVIC (Center for Civilians in Conflict). 2018. *Data-driven Protection: Linking Threat Analysis to Planning in UN Peacekeeping Operations*. November.

Craze, Joshua. 2019. *Displace and Immiserated: The Shilluk of Upper Nile in South Sudan's Civil War, 2014–19*. HSBA Report. Geneva: Small Arms Survey.

Cruz, Carlos Alberto dos Santos. 2017. *Improving Security of United Nations Peacekeepers*. UN Peacekeeping. December.

Day, Adam. 2019. *Assessing the Effectiveness of the United Nations Mission in South Sudan*. Report. Oslo: Norwegian Institute of International Affairs. February.

Defense Post. 2019. 'UN's DR Congo Mission Faces Budget Cuts but Military Component Unaffected.' 24 April.

Duursma, Allard and John Karlsrud. 2018. *Predictive Peacekeeping: Opportunities and Challenges*. NUPI Policy Brief No. 10/2018. Oslo: Norwegian Institute of International Affairs. October.

—. 2019. 'Predictive Peacekeeping: Strengthening Predictive Analysis in UN Peace Operations.' *Stability: International Journal of Security and Development*, Vol. 8, No. 1. February, pp. 1–19.

ECW (Every Casualty Worldwide). 2016. *Standards for Casualty Recording*. November.

van der Lijn, Jair. 2019. *Assessing the Effectiveness of the United Nations Mission in Mali*. Oslo: Norwegian Institute of International Affairs.

Malijet.co. 2020. 'Attaque sur l'axe Gao-Kidal: 1 mort et 2 blessés dont un casque bleu.' 27 April.

Mc Evoy, Claire and Emile LeBrun. 2010. *Uncertain Future: Armed Violence in Southern Sudan*. HSBA Working Paper No. 20. Geneva: Small Arms Survey.

Mc Evoy, Claire and Gergely Hildeg. 2017. *Time to Decide: Global Violent Deaths*. Report. Geneva: Small Arms Survey. December.

MINUSMA (United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission In Mali). 2020a. 'Civil Affairs.'

—. 2020b. 'Personnel.'

MONUSCO (United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo). 2018. 'MONUSCO at a Glance.' Strategic Communications and Public Information Division. February.

—. 2020. 'Protection of Civilians and Protection Tools.'

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا ومشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

يتبع مشروع **تقييم الأمن في شمال إفريقيا** لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة ويهدف إلى دعم المعنيين في إيجاد بيئة أكثر أمنًا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. ويقدم المشروع بحوثًا وتحليلات راهنة قائمة على الأدلة حول توفر الأسلحة الصغيرة وتداولها، وديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويُبرز البحث تأثيرات النزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمعات المحلية.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. وقد تلقى في وقت سابق منح من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، والقسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية، ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:
www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home

يدعم **مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان** المبادرات الرامية إلى الحد من العنف من خلال إعداد بحوث راهنة وتجريبية ونشرها. ومن تلك المبادرات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرامج الحوافز الهادفة إلى جمع أسلحة المدنيين، والتدخلات الساعية إلى إصلاح القطاع الأمني ومراقبة الأسلحة في السودان وجنوب السودان. ويوفر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري كذلك المشورةَ حول التعامل مع حالة انعدام الأمن.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:
www.smallarmssurveysudan.org/ar/home

يمثل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر البرنامج المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:
www.smallarmssurvey.org

Small Arms Survey
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva, Switzerland

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الالكتروني: info@smallarmssurvey

ورقة الإحاطة هذه منشورة بالتشارك فيما بين مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا ومشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، التابعين لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة. يتلقى مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا الدعم من وزارة الخارجية الهولندية، ويتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان الدعم من وزارة الخارجية الأمريكية.

مسح الأسلحة الصغيرة

HSBA

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey
www.twitter.com/SmallArmsSurvey
www.smallarmssurvey.org/multimedia